

يؤتى الحكمة من بقاء ومن يؤتى
الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً وما
يذكر إلا أولو الألبان

المصالح

١٣١٥

فبشر عبادي الذين يستمعون القول
فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم
الله وأولئك هم أولو الألبان

(قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام صوى و «مناراً» كمنار الطريق)

(معرفى يوم الاثنين ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣١٩ - ٢٩ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٠١)

المحاوراة العاشرة بين المصلح والمقلد

(الاخذ بالدليل . ونهي الأئمة عن التقليد)

هذا آخر مجلس حضره المقلد الثانى أو المناظر الثالث مع المصلح والمقلد وهو
الذى بدأ بالسؤال فقال

(الثالث) : قلت ان وقتى قصير هنا وانى مسافر غدا او بعد غد
واحب ان ابدي بقية ما عندي من الدلائل على جواز التقليد بل وجوبه
على الماجز عن الاجتهاد واحب ان أعرف بعد ذلك ما يدور بينكما من
المباحث وان أقف على رأى حضرة الفاضل (وأشار الى المصلح) فى الوحدة
الاسلامية فيما عدا العبادات من أحكام الشرع . وارى ان من اقوى الادلة
على التقليد فى العبادات قول العلماء من أهل الصدر الاول ان العامي لا
مذهب له وانما مذهبه مذهب منتهى وفتوى المفتى فى حقه بمنزلة الدليل .
واما قولك السابق فى الجواب عن عوام أهل الصدر الاول انهم كانوا يأخذون
بقول المفتى من باب الرواية لانهم كانوا يسألون عن حكم الله تعالى فيجابون
اما بالكتاب واما بالسنة فيعملون بذلك وهو غير تقليد فهو غير مسلم لوجهين

(أحدهما) ان المجيب اذا ذكر الآية او الحديث في الجواب فان السائل لا يفهم الا اذا كان عربياً الاصل ولم يكن كل مسلم كذلك . و (ثانيهما) ان المجيب اذا لم يجد في المسئلة آية ولا حديثاً فلا مندوحة له عن القياس وهو رأيي وعمل المستفتي به تقليد

(المصلح) : ثبت عن الأئمة المجتهدين القول بمنع الفتوى بغير دليل وقد علمت اني لا انسي من يأخذ الحكم بدليله مقلداً وانما اسميه راوياً او متعلماً او مسترشداً وليس هذا بمنوع ولا يمد صاحبه مقصراً في فهم دينه والبصيرة فيه بل تركه هو التفسير اذ المرء لا يولد عالماً وقد ورد « العلم بالتعلم والحلم بالتحلم » ولا فرق في هذا بين ان يسمع الآية او الحديث فيفهم المعنى بنفسه وبين ان يستعين على الفهم بالراوي او غيره فكله من الاجتهاد في فهم الدين والبصيرة المطلوبة فيه . واما القياس فقد علمت اني امنعه في العبادات المحضة ولا تستطيع ان تثبت لي ان احد الأئمة المجتهدين حمل الناس على الاخذ بقول له مبنئ على قياس في العبادات المحضة من غير ان يفهموا ذلك القياس ويقتنعوا به على ان المجتهد يخطئ كما هو معلوم من الاختلاف . ولتبع الدليل ان يرد بعض ما نقل عن المجتهدين اذا قام الدليل على بطلان ذلك لانه مجتهد مثل الذي رد قوله . بل نقل عن العلماء المنتسبين للمذاهب انهم خالفوا أئمتهم في بعض المسائل لان الدليل قام عندهم على خطأهم او ضعف دليلهم . وعلماء الشافعية اكثر العلماء استدراكاً على امامهم لعلمهم بانه كان يأمر باتباع الدليل ولاهم اعلم المسلمين بالكتاب والسنة قال الملامه البغوي الشافعي في فاتحة شرح السنة : واني في اكثر ما اورده بل في عامته متبع الا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل في

تأويل كلام محتمل أو إيضاح مشكل أو ترجيح قول على آخر . وهذا يدل على أنه ما سلم فيما أتبع فيه إلا لرضاه بدليله . وقال في « باب المرأة لا تخرج إلا مع محرم » : وهذا الحديث يدل على أن المرأة لا يلزمها الحج إذا لم تجد رجلاً ذا محرم يخرج معها وهو قول النخعي والحسن البصري وبه قال الثوريّ واحد واسحق واصحاب الرأي وذهب قوم الى أنه يلزمها الخروج مع جماعة النساء وهو قول مالك والشافعي والأول أولى بظاهر الحديث . واستدرك البيهقيّ وهو شافعي على امامه في لبس المعصفر إذ صح عنده حديث ابن عمر فيه

واستدرك الفزاليّ على امامه الشافعي في مسألة الماء إذا كان دون القلتين ووقع فيه نجاسة لم تغيره وأطال في الأحياء القول في ترجيح عدم النجاسة والميل الى موافقة مالك مع أنه يلتزم في احكام الأحياء مذهب الشافعي

ورجح النوويّ جواز بيع المعاطاة وكون نجاسة الخنزير كسائر النجاسات لا يجب غسلها سبع مرات احداهن بالتراب
ومن طالع الكشف يرى الزمخشريّ يخالف مذهب الحنفي في مسائل اتباعاً لما فهمه في القرآن منها مسألة الصعيد الذي يتيمم فيمسح منه . مذهب أبي حنيفة أنه وجه الأرض وإن صخرًا قال الزمخشريّ : فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى في سورة المائدة « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » أي بمضه وهذا لا يتأتى في الصخر الذي لا تراب عليه ؛ قلت قالوا : ان من لا ابتداءً الغاية . فإن قلت : قولهم انها لا ابتداءً الغاية قول متعسف ولا يفهم من قول العرب مسحت برأسي من الدهن أو من التراب ومن

الماء الا معنى التبعيض . قاتُ هو كما تقول والاذعان للحق أحق من البراء
ومثل هذه المخالفات والاستدراكات كثير عن اكابر العلماء ولو جرى
جميعهم على هذه الطريقة القويمة لتحورت المذاهب وزال الخلاف الضارّ
وتحققت الوحدة الاسلامية ولكن الآراء والأهواء لا يمكن ان
تتفق بنفسها فلا بد من الوازع . والوازع في مثل هذا المقام هو خليفة
المسلمين ولكن الخلافة ضعفت في آخر زمن الراشدين وزالت بزواهم
بل صارت ملكاً عضوضاً كما ورد في الحديث فأصبحت علوم الدين في
فوضوية ادت الى هذا الهلاك والبوار الذي نشكو منه . ولا يتأتى
للخليفة ان يجمع الكلمة ويزيل الخلاف الا اذا كان اماماً مجتهداً . ولتقف
عند هذا الحد فقد جمع اللسان حتى كدنا نخرج عن المقصود

(الثالث) : نقل عن الامام ابى يوسف انه ليس للعامة العمل
بالحديث بل عليه الاقتداء بالفقهاء وانت تقول ان ابا يوسف مجتهد مطلق
نعم انهم قالوا انه اراد الجاهل الصرف الذي لا يفهم معنى النصوص ولا
يعرف الناسخ والمنسوخ وغير ذلك . ولا أحتج بهذا على اصل التقليد
فقد علمت انك لا تأخذ فيه ولا يقول المجتهد وانما اعارض قولك ان
المأثور عن الأئمة هو النهي عن اتباعهم وترك الاخذ بالكتاب والسنة .
وقد علمنا عنك انك تلوم علماء العصر لاخذهم بالتقليد والتزام كل طائفة
منهم اماماً واحداً وتقول انهم اتبعوا في هذا الصنيع اقوال المقلدين من
الفقهاء وانهم لو اتبعوا الأئمة لمذرتهم وقد بينت لك الآن انهم اتبعوا في
ذلك اماماً مجتهداً

(المصلح) : المعروف عن العلماء المتقدمين ان الناس صنفان علماء

باحثون ويجب عليهم اتباع الدليل وعوام لا يفقهون ويجب عليهم اتباع الفقهاء من غير التزام واحد بمينه وهذا هو معنى قولهم مذهب السامي مذهب مفتيه والمشهور عنهم انه لا يجب عليه التزام مفت واحد بل يسأل من يعن له . وقالوا انه يعمل بظاهر الحديث (والقرآن بالاولى) ولم ينقل عن الأئمة خلاف في هذا الا عن ابي يوسف من اثمتكم .

جاء في مبحث صوم المحتجم من كتاب الهداية : ولو احتجم فظن ان ذلك يفطر ثم اكل متعمداً عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث واعتمده فكذلك عند محمد (بل وابي حنيفة) لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينزل عن قول المفتي . وفي الكافي والحميدي ولا يكون أدنى درجة من قول المفتي وقول المفتي يصلح دليلاً لقول الرسول أولى وقول ابي يوسف خلاف ذلك . وقد اجابوا عن ابي يوسف بأنه اراد العامي الصرف الجاهل الذي لا يفهم معنى الحديث كما في السافري والحميدي . أي كعامة الفلاحين في زماننا اذا سمع الحديث من الناس ولم يسمع تفسيره . وأما الأئمة الاربعة فقد نقل عن كل واحد منهم الامر بتقديم الحديث على قوله . وما اهان الكتاب والسنة الا بعض المتفهمة المتأخرين حتى تجرأ بعض من يسمون اليوم علماء على القول بأن من يقول اعلم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو زنديق وما الزنديق الا من يختار على كلام الله ورسوله كلام غيرها بعد ان يعرفها

(المقلد) : كنت اقترحت عليك في المجلس الماضي ان تبين لنا رأيك

في الوحدة الاسلامية في المعاملات والاحكام النبوية ثم نمود الى المناقشة

في الاجتهاد والتقليد وذكر ما عندنا وما عندك في ذلك والآن اوافق
صديقي في مطالبتك بنصوص الأئمة في النهي عن التقليد لعلنا نسلم لك
بمد ذلك ما تقول تسليماً

(المصلح) : انني استحضر الآن بعض هذه النصوص ويسهل على

ان استقصيها بالمراجعة في الكتب ان شئتم

(المقلد . والثالث معاً) : اذكر لنا ما تستحضره الآن فقلل فيه غناء

(المصلح) : اما ابو حنيفة فقد نقل عنه انه كان يقول : لا ينبغي لمن

لم يعرف دليلي ان يفتي بكلامي . وممن نقل عنه هذا العلامة ولي الله

الدهلوي المتوفى سنة ٨٠٠ في (عقد الجيد في احكام الاجتهاد والتقليد)

والشعراني في اليواقيت والميزان .

وقال الفقيه ابو الليث السمرقندي : حدثنا ابراهيم بن يوسف عن

ابي حنيفة انه قال « لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من ابن قلنا »

وروي عن عاصم بن يوسف انه قيل له انك تكثر الخلاف لابي حنيفة

فقال ان ابا حنيفة قد اوتي ما لم تؤت فادرك فهمه ما لا ندركه ونحن لم نؤت

من الفهم الا ما اوتينا ولا يسمعنا ان نفتي بقوله ما لم نفهم من ابن قال . وروي

عن عاصم بن يوسف انه قال كنت في مأتم فاجتمع فيه اربعة من اصحاب

ابي حنيفة زفر بن المذبل وابو يوسف وعافية بن يزيد وآخر فكلهم اجمعوا

على انه لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من ابن قلناه . اه وقد اورد

هذا الشيخ صالح بن محمد السري المحدث الشهير بالفلاني استاذ الشيخ محمد

عابد السندي المحدث الشهير وقال ان هؤلاء الأئمة لا يبيحون لغيرهم ان

تقلدوهم فيما يقولون بنير ان يعلموا دلائل قولهم وهذا الذي ذكره ابو الليث

نقل في خزائن الروايات مثله عن السراجية وغيرها اه
وفي روضة الملاء الرندويسية في فضل الصحابة قيل لابي حنيفة
اذا قلت قولاً وكتاب الله يخالفه قال اتركوا قولي بكتاب الله فقبل اذا كان
خبر الرسول صلى الله عليه وسلم يخالفه فقال اتركوا قولي لقول رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقبل اذا كان قول الصحابة يخالفه قال اتركوا قولي لقول
الصحابة .

وقال ابن الشحنة في نهاية النهاية : وان كان - اي ترك الامام الحديث -
لضعف في طريقه فينظر ان كان له طريق غير الطريق الذي ضعف به فينبغي
ان تعتبر فان صح عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده
عن كونه حنفياً بالعمل به فقد صح عنه انه قال « اذا صح الحديث فهو
مذهبي »

ونقل الشعراني عنه انه كان يقول اذا افتى بقول : هذا رأي النعمان
ابن ثابت - يعني نفسه - وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه
فهو اولى بالصواب

هذا ما كان يقوله هذا الامام الجليل رحمه الله تعالى ولم يبحث
ويستنبط ليصرف المسلمين عن الكتاب والسنة الى اقواله وانما بحث
واستنبط ليعلمهم طرق الفهم والاستنباط من الكتاب والسنة فهل يصح
لمدعي اتباعه ان يحظر النظر في الكتاب والسنة لاجل العمل بهما اتباعاً
لبعض المقلدين المتأخرين كابن عابدين واضرابه وهل يكون بهذا متديباً
بهدي ابي حنيفة ومتبعاً له ؟ نعم ان هؤلاء المتأخرين نقلوا عن امثالهم ان
العمل بالحق لا بالحديث « **اِنْ يَتَّبِعُونَ اِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى اَلْاَنفُسُ وَلَقَدْ**

جاءهم من ربهم الهدى، ومن البلاء ان لا يقتنع المسلم بانه يجوز له او يجب عليه العمل بكتاب الله وسنة رسوله اذا هو فهمهما وانه يجب عليه ان يفهم ما يفترض عليه فهمه منهما الا اذا جئناه بنقل عن العلماء بان ذلك جائز او واجب .

ويمجني قول الظهيرية من كتبكم في الرد على من يقول ان العمل بالفقه لا بالحديث فقد بينت فساد هذا القول وما أول به من كونه مخصوصاً بالعوام الذين هم كالهوام لا يميزون بين صحيحه وضميفه وموضوعه ونسبته الى سوء الأدب ووسمته بالشناعة والبشاعة وقالت « انه لا يصدر عن عاقل ، فضلاً عن فاضل ، ولو قيل بالتوجيه الذي ذكرناه ان العمل بالفقه لا على الحديث لقال قائل بعين ذلك التوجيه ان العمل على الفقه لا على الكتاب فان العامي لا يفهم شيئاً من الكتاب ولا يميز بين محكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه ومفسره ومجمله وعامه وخاصه وغير ذلك من أقسامه فصيح ان يقال ان العمل على الفقه لا على الكتاب والحديث وفساده اظهر من ان يظهر ، وشناعته اجلي من ان تستر ، بل لا يليق بحال المسلم المميز ان يصدر عنه امثال هذه الكلمات على ما لا ينبغي على ذوى القطانة والدراية .

واذا تحققت ما تلوناه عليك عرفت انه ان لم يكن نص من الامام على الكرام^(١) لكان من المتعين على اتباعه من العلماء الكرام ، فضلاً عن العوام ، ان يميلوا بما صح عن سيد الانام ، عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام ، ومن أنصف ولم يتعسف ، عرف ان هذا سبيل اهل التدين من السلف والخلف ، ومن عدل عن ذلك ، فهو هالك ، يوصف بالجاهل المعاند المكابر ، ولو كان عند الناس من الاكابر . » اهـ

(١) يريد انه لو لم يأمر الامام بترك قوله للحديث لوجب تركه فكيف وقد أمر

وقال ملا علي القاري في رسالته في اشارة المسبحة : وقد أغرب الكيداني حيث قال « العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة كأهل الحديث » اي مثل جماعة يجمعهم العلم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا منه خطأ عظيم ، وجرم جسيم ، منشأه الجهل بقواعد الاصول ، وصراب القروع من المنقول ، ولولا حسن الظن به ، وتأويل كلام سببه ، لكان كفره صريحاً ، وارتداده صحيحاً ، فهل لمؤمن ان يحرم ما ثبت قطه عنه صلى الله عليه وسلم مما كاد نقله ان يكون متواتراً ، ويمنع جواز ما عليه عامة العلماء كابرآ عن كابر مكابرآ ، والحال ان الامام الاعظم ، والهمام الاقدم ، قال لا يحل لاحد ان يأخذ بقولنا ما لم يعلم مأخذه من الكتاب والسنة واجماع الامة والقياس الجلي في المسئلة . فاذا عرفت هذا فاعلم انه لو لم يكن نص للامام علي المرام ، وساق ما تقدم آنفاً على سبيل التضمنين فلا نعيده (الثالث) : حسبي هذا فقد اقتنعت بأن من صح عنه حديث يجب عليه ان يعمل به وان خالف المذهب . ولكن يحتمل ان يكون الحديث منسوخاً

(المصلح) : هذا الاحتمال لا تأثير له فعرفة الاحاديث المنسوخة ايسر من معرفة الاقوال التي رجع عنها الامام لانها اقل والعناية ببيانها كانت اكثر كما ان معرفة الرواية الصحيحة من غيرها في الحديث اسهل منها في أقوال الامام . ولو صح ان يكون الاحتمال مانعاً لما كان لنا ان نعمل الا بالتواتر المجمع عليه . والصواب ما قلناه سابقاً من ان هذا هو الذي لا مندوحة عن العمل به وهو ضابط الوحدة الاسلامية في الدين والامر في غيره سهل والاحتياط الأخذ بما صح في السنة . ثم انصرفوا على موعد